الرفاعي استقبل رضا وتباحثا حول تعزيز التعاون وتبادل الخبرات

«الحرس» و«الصحة».. تعاون طبي لمواجهة الطوارئ

زيارة وكيل الصحة للمستشفى الميداني الجديد للحرس في معسكر التحرير

الرفاعي ورضا يتبادلان الحديث خلال اللقاء

اشاد وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي بالتعاون القائم بين "الحرس" ووزارة الصحة في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين الجانبين والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الحرس في الجانب الصحي وتبادل الخبرات.

جاء ذلك في بيان صحفي للحرس الوطني أمس الثلاثاء بمناسبة زيارة وكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا والوفد المرافق له للاطلاع على المستشفى الميداني الجديد للحرس في معسكر التحرير.

واكد الرفاعي أن "الحرس" ترجم توجيهات القيادة وحرص على تنفيذ المستشفى الميداني الجديد خلال أزمة كورونا لخدمة أهالي منطقة المهبولة بالتعاون مع "الصحة" مشيرا الى نجاح المستشفى بتنفيذ الدور المناط به في تقديم الدعم والإسناد للوزارة وتقديم الخدمات الطبية في مختلف التخصصات.

ورحب الرفاعي بالوفد الزائر ونقل له تحيات القيادة العليا للحرس الوطني ممثلة في سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني ونائب رئيس الحرس الوطني الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد نواف الأحمد الجابر الصباح.

من جانبه اشاد الدكتور مصطفى رضا بعد الجولة بالتجهيزات والأجهزة الحديثة في المستشفى الميداني والتي ستمكن الكادر الطبي من أداء دوره بنجاح في مختلف الظروف مثمنا حرص الحرس الوطني على التعاون مع "الصحة" وتقديم الدعم والإسناد لها في جميع الظروف والأوقات.

وقال ان تعاون الحرس كان واضحا خلال على ارض الواقع خلال جائحة "كوفيد – 19" مؤكدا استعداد الوزارة لتزويده بالكوادر الطبية بكافة الخبرات والمستجدات بهدف تعزيز الصحة العامة بالمجتمع.

وكيل الصحة أشاد بتجهيزات المستشفى

صورة جماعية

أكد أن اكتمال مشروع استغلال مياه المجاري المعالجة سيساعد في التغلب على المشاكل مستقبلا

الشايع: محدودية مياه الري أهم عوائق مكافحة التصحر

شايع الشايع

أكد وزير البلدية وزير الدولة لشؤون الاسكان والاعمار شايع الشايع أن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تقوم بالإشراف على صيانة الزراعات في الطرق والساحات والحدائق العامة ومشاريع التحريج عن طريق عقود الصيانة، ويتركز العمل في تلك العقود على تقليم وتنسيق النباتات والأشجار بالإضافة إلى عملية الري والتسميد وغيرها من أعمال صيانة تلك المشاريع.

وقال الشايع في رد على سؤال للنائب مهلهل المضف إن العقود التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية هي عقود صيانة زراعات والخدمات المساندة لها ومن ضمن اختصاصها نقل المخلفات الزراعية إلى الأماكن المخصصة لها ومن ثم لا توجد عقود لنقل أو التخلص من الأشجار، موضحا أنه يتم التعاون بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والهيئة العامة للبيئة وفق ما ورد بقانون حماية البيئة رقم "42" واللائحة التنفيذية له والالتزام بما ورد فيهما.

وأكد الشايع أن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تقوم بتزويد نقطة الارتباط الكويتية بكافة التقارير الخاصة بمشاريع إعادة تأهيل البيئة الكويتية والتي تقع تحت إشرافهم وتنفيذ الهيئة، ويتم إبداء الملاحظات من قبل نقطة الارتباط الكويتية على المشاريع في حال وجودها، مشيرا إلى أن الخطة التي تتبعها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تتمثل في زيادة أعداد ومساحات الرقعة الزراعية وأنواع الزراعات بجميع بالمناطق، كما أن جميع أنشطة الهيئة المتواصلة وإنجازاتها المتعاقبة لرعاية وتوسعة وتطوير التخضير والزراعة التجميلية بهدف مكافحة التصحر، ولكن يظل للظروف البيئية والعوامل المناخية القاسية والامكانيات المتاحة تمثل عائقا أمام الوصول المباشر للنتائج المثلى، ويأتي العجز المائي ومحدودية مياه الري قياسا بالاحتياجات المائية المطلوبة أهم السلبيات التي تواجهها الهيئة حالية، والتي مع اكتمال مشروع استغلال مياه المجاري المعالجة بواسطة وزارة الأشغال العامة بكامل مراحله وإحلالها بديلا للمياه الصليبية يمكن التغلب على مشاكل مياه الري في المستقبل، وبالرغم من ذلك فالهيئة تمضي قدما نحو مواجهة التصحر وزحف الرمال وتشجير المناطق الصحراوية من خلال تنوع مصادر المياه باستعمال الآبار في بعض المواقع المتاحة واستحداث وزراعة النباتات الأقل شراهة واستهلاكا للمياه، وتوسعة وتطوير وتكثيف مشاريع مواقع التحريج، وزراعة المناطق الجديدة والمستحدثة "صباح الأحمد – الخيران السكنية – زراعة الحزام الشجري لمدينة المطلاع السكنية"، والإعداد لطرح عدد من عقود ومشاريع الطرق الخارجية لزراعة وتكثيف التشجير على جانبي هذه الطرق "صفوف متعددة على امتداد عدة طرق مئات الكيلومترات".

الإدارة القانونية أكدت أن الأمر لا يؤثر على صحته وكونه نافذاً

«البلدي» يوافق على طلب تشكيل لجنة تحقيق في «عدم نشر» قرار حصر أموال الرجعان

المجلس البلدي

وافق المجلس البلدي أمس بالأغلبية على الطلب من وزير البلدية شايع الشايع في شأن تشكيل لجنة تحقيق محايدة في حيثيات عدم نشر قرار حصر أموال عامة والمتهم فيها فهد الرجعان.

وعقد المجلس البلدي جلسة استثنائية أمس، لمناقشة التداعيات المترتبة على عدم نشر قرار المجلس في الجريدة الرسمية في حينه والخاص بالموافقة على طلب النيابة العامة المتعلق بقضية حصر أموال عامة والمتهم فيها فهد الرجعان.

وقد أكدت الإدارة القانونية في «البلدي» أن عدم نشر القرار في الجريدة الرسمية لا يؤثر على صحته، ويعد نافذا.

وأضافت الإدارة القانونية «لا مانع من عرض طلب التحقيق في الموضوع لإصدار توصية بذلك».

لضمان المحافظة على أموال المساعدات

«الشؤون»: مستعدون للربط الآلي الخيري مع «الخارجية» و«المركزي»

هنا الهاجري

أكدت الوكيلة المساعدة لشؤون قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون هناء الهاجري أن الوزارة، ممثلة في إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات، على أتم الاستعداد للربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الخارجية والبنك المركزي، لافتة إلى أن "ثمة بعض الأمور الفنية التي نسعى لانجازها في القريب العاجل ومن ثم تحديد موعد لاطلاق الربط".

وأوضحت الهاجري، في تصريح صحافي، أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً فيما يخص ميكنة خدمات الرعاية الأسرية "المساعدات العامة"، لضمان المحافظة على أموال المساعدات، وعدم الصرف إلا للفئات المستحقة فقط، كاشفة عن الانتقال إلى المرحلة الثانية من النظام الآلي التي تتضمن إدراج بعض الخدمات الآلية الأخرى الخاصة بالمساعدات.

وأضافت أنه "من بين هذه الخدمات طلب صرف المساعدة، فضلاً عن إطلاق البرنامج التجريبي الذي يمكّن متلقي المساعدة من متابعة ملفه آلياً والتحقق من أي وقف، إضافة إلى مخاطبته لمراجعة الوزارة حال حدوث أي طارئ أو تغيير على المساعدة التي يتلقاها".

إلى ذلك، وبينما أكدت الهاجري جاهزية الوزارة لاستقبال شهر رمضان المبارك، وإطلاق مشروع جمع التبرعات خلاله، أشارت إلى أن الاجتماع الذي عقد أخيرا مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ناقش مبادرة تنمية الطفولة المبكرة، على أن يتم اطلاقها ضمن برنامج عمل الحكومة.

وقالت إن "الكويت تولي أهمية وأولوية قصوى للطفل نلمسها في عدد كبير من القوانين التي حرصت الدولة على اقرارها ومنها قانون حقوق الطفل الذي يعنى بالحقوق كافة الخاصة بالطفل ويستند إلى الاتفاقات الدولية".

من جانبها، قالت مديرة إدارة المرأة والطفولة في الوزارة د. أماني الطبطبائي: ارتأينا عودة عمل نوادي الاطفال تزامناً مع اليوم العالمي للطفل، حيث سيتم استئناف الأنشطة في 6 نواد تباعا هي الشهيد عبدالوهاب عبدالرزاق في القادسية، والشهيد علي الجيران في كيفان، والشهيد زعل الظفيري بالشعب، فضلا عن نادي الشهيد عيسى السعد بالشامية، والشهيد حسن الزعابي في الفيحاء، والشهيد سعود السهلي بالخالدية.

منظمة بنوك الدم الأمريكية تجدد الاعتراف بمختبرات أمراض المناعة في الكويت

ريم الرضوان

أعلنت مديرة إدارة خدمات نقل الدم في وزارة الصحة الدكتورة ريم الرضوان أن منظمة بنوك الدم الأمريكية AABB جددت الاعتراف بمختبرات أمراض الدم والمناعة ونقل الدم والفحوصات الجينية التي تشمل مختبرات بنك الدم المركزي ومركز الشيخة سلوى الصباح للخلايا الجذعية والحبل السري.

وقالت الرضوان في تصريح لـ "كونا" أمس الثلاثاء ان حصول إدارة خدمات نقل الدم في الوزارة على الاعتراف الدولي من قبل المنظمة منذ عام 1989 حتى الآن جاء لتحقيقها أعلى معايير الجودة في خدمات نقل الدم.

وأضافت أن إدارة خدمات نقل الدم تستقبل زيارات فرق التفتيش العالمية بشكل دوري كل عامين لتجديد الاعتراف الدولي إلا أنه ولظروف جائحة "كورونا" تم التدقيق عن طريق تقنية الاتصال الافتراضي من قبل مقيمين مدربين تدريبا خاصا للتأكد من مستوى الأداء الفني والإداري لإدارة خدمات نقل الدم ومعايير الجودة العالية التي حددتها المنظمة.

وأفادت بأن إدارة خدمات نقل الدم المتمثلة في بنك الدم المركزي ومركز الشيخة سلوى الصباح للخلايا الجذعية والحبل السري ومركز التعاونيات لنقل الدم قدمت الكثير من أوراق العمل خلال الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر الجاري عن طريق تقنية الاتصال الافتراضي والتي تعكس الأولوية القصوى لتوفير الدم المناسب والآمن للمرضى بمستوى عال من الخبرة المهنية والتقنية التي تساهم في جودة العمل وذلك لإتمام متطلبات الاعتراف الدولي.

وأشارت إلى أن بنك الدم المركزي يعد الوحيد عربيا الذي تم الاعتراف به لتطبيقه أربعة معايير عالمية وهي معايير المختبرات المرجعية ومعايير نقل الدم ومعايير التبرع بالدم ومعايير المختبرات الجينية.

ولفتت إلى أن مختبرات الفحص الجيني لفصائل الدم انضمت إلى قائمة الاعترافات لتصبح الكويت الثالثة عالميا كمركز يحتوي على مثل هذه المختبرات حيث إن هذه المختبرات نقلت من بنك الدم المركزي إلى مركز الشيخة سلوى الصباح خلال جائحة كورونا مما يؤكد الالتزام بمعايير الجودة العالمية.

بناء على توجيهات الوزير ومتابعة الوكيل

«الداخلية»: إبعاد 572 مخالفاً خلال 6 أيام فقط

وزارة الداخلية

أصدرت الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية ممثلة في إدارة الإبعاد وشؤون التوقيف الموقت إحصائية تتضمن عدد من أبعدوا عن البلاد خلال الأسبوع من الفترة 11/17 وحتى 11/23 من شهر نوفمبر الجاري.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن الإجراءات اتخذت بناء على توجيهات وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، وتعليمات ومتابعة وكيل وزارة الداخلية الفريق الشيخ فيصل النواف، بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المضبوطين من مخالفي القانون، وسرعة العمل على إبعادهم عن البلاد.